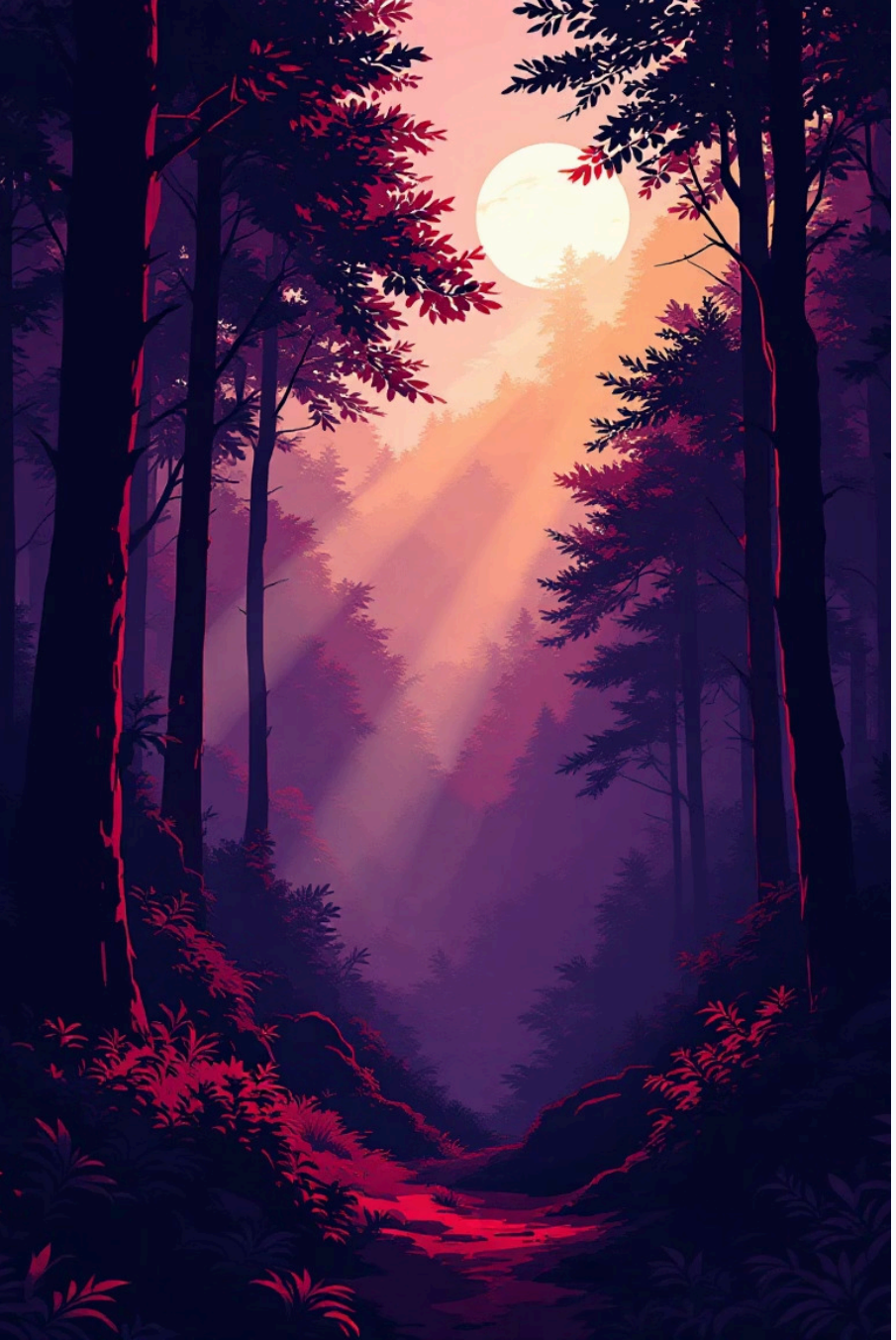

تصنيف المجالات المحمية الطبيعية

مقياس: قانون الغابات، الحظائر والمحميات

من إعداد الأستاذ: حسيني عبد السلام

Made with GAMMA

تصنيف المجالات المحمية الطبيعية في إطار القانون رقم 11-02

جاء القانون 11-02بتصنيف مغاير للطريقة المعتمدة في إطار النصوص التنظيمية للقانون 83-03المتعلق بحماية البيئة، لاسيما المرسوم رقم 87-143. استحدث القانون هيئة وطنية جديدة مكلفة بإبداء الرأي حول طلبات التصنيف والموافقة عليها، وهي اللجنة الوطنية للمجالات المحمية.

كما استحدث أيضاً هيئة إقليمية على مستوى الولايات، حيث تزود البلديات التي تتواجد على إقليمها مجالات محمية طبيعية بلجنة ولاية للمجالات المحمية. مهمة هذه اللجنة إبداء الرأي والموافقة على طلبات التصنيف التي تخص مجالاً محمياً يقع في بلدية أو عدة بلديات تابعة لهذه الولاية، وتبلغ اللجنة الوطنية بها.

سوف نتناول في هذا المحور مفهوم التصنيف وآثاره.

Made with GAMMA

مفهوم التصنيف

إذا كانت المناطق المحمية الثقافية تعرف عدة طرق في إنشائها، فإن المجالات المحمية الطبيعية تنشأ بموجب إجراء وحيد، ألا وهو التصنيف. يعتبر التصنيف الإجراء الوحيد الذي تنشأ بموجبه المجالات المحمية الطبيعية، ويكون بذلك أول خطوة لحماية هذه المناطق.

حيث يبين قرار التصنيف خصوصية كل مجال محمي، والنشاطات التي يسمح بها فيه، والارتفاقات الواجب القيام بها أو الامتناع عنها والتي تستند من خصوصية المجال المحمي. التصنيف مرحلة سابقة للإنشاء يمكن أن تنتهي به، كما يمكن رفض طلب التصنيف وبالتالي لا ينشأ المجال المحمي.

1

إجراء وحيد

التصنيف هو الإجراء الوحيد لإنشاء المجالات المحمية الطبيعية.

2

تحديد الخصوصية

قرار التصنيف يحدد خصوصية كل مجال محمي والأنشطة المسموح بها.

3

مرحلة سابقة

التصنيف مرحلة تسبق الإنشاء وقد يتم رفض الطلب.

Made with GAMMA

إجراءات تصنيف المجالات المحمية الطبيعية

سوف نتناول إجراءات تصنيف المجالات المحمية الطبيعية بموجب عدة قوانين ومراسيم، بدءًا بالأمر 281-67، ثم القانون 03-83، ثم المرسوم 143-87، ثم القانون 10-03، وأخيرًا القانون 02-11.

1

الأمر 281-67

تدابير الترتيب أو التقديم في القائمة الإحصائية الإضافية.

2

القانون 03-83

الهيئة الوصية هي وزارة البيئة، والإجراءات للنص التنظيمي.

3

المرسوم 143-87

إجراءات كثيرة وطولية، يغلب عليها طابع التركيز.

4

القانون 10-03

تحديد الكيفيات والشروط بناءً على تقرير من الوزير المكلف بالمائية.

5

القانون 02-11

إجراءات مستحدثة تتضمن لجان وطنية وولائية.

Made with GAMMA

إجراءات تصنيف المجالات المحمية الطبيعية وفق الأمر 67-281

نصت المادة 79 على أن حماية وصيانة الأماكن والآثار الطبيعية تعتمد على تدابير الترتيب (التصنيف)، أو التقديم في القائمة الإحصائية الإضافية. تتضمن الإجراءات إيداع طلب التصنيف ودراسة الطلب.

إيداع طلب التصنيف

يتم تصنيف الآثار والأماكن الطبيعية إما بناءً على طلب ملاكها العموميين أو الخواص، وإما باقتراح من الدولة. يجب أن يكون كل طلب تصنيف مصحوباً بمستندات وصفية ومصورة بالرسوم.

- من الوزير المكلف بالقانون لأملاك الدولة.
- من ممثلي العمالة (الولاية) أو البلدية.
- من المالك أو ممثليهم لأملاك الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

دراسة طلب التصنيف

يجوز للوزير المكلف بالقانون أن يفتح في كل حين إجراءات تصنيف. يتم توجيه الإشعار بفتح الإجراءات إلى الجهات المعنية (الوزير، ممثلي الولاية/البلدية، الملاك). للملاك أجل شهرين لتقديم ملاحظاتهم الكتابية.

يرفع الاعتراض على التصنيف إلى اللجنة الوطنية للأماكن والآثار. يتم التصنيف بقرار يتخذه الوزير المكلف بالقانون بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية. يبلغ قرار التصنيف إلى الملاك العموميين أو الخواص ويحدد فيه الارتفاقات.

Made with GAMMA

إجراءات تصنيف المجالات المحمية الطبيعية وفق المرسوم 87-143

إجراءات تصنيف الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية بموجب المرسوم 87-143كانت كثيرة، طولية ومعقدة، ويغلب عليها طابع التركيز. تتضمن هذه الإجراءات إيداع طلب التصنيف ودراسة الطلب.

إيداع الطلب

يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يطلب من الوالي المختص إقليمياً فتح دعوى تصنيف. يجب أن يتضمن الملف مذكرة توضيحية وتصميم الموقع.

دراسة الطلب

يتم إعداد الدراسات التمهيدية للتصنيف من قبل الوزير المكلف بحماية الطبيعة. يطلب الوزير من الوالي فتح تحقيق عمومي يشمل ملفاً مضبوطاً ووثائق تبريرية.

يتخذ الوالي قراراً بفتح التحقيق العمومي، ويحدد فيه الهدف، التاريخ، المدة (شهرين)، الأوقات والأماكن، ومقار المجالس البلدية للاطلاع على الملف وتسجيل الملاحظات. يمكن للملاك تقديم معارضتهم أو موافقتهم. بعد جمع الآراء، يرسل الوالي الدفتر إلى الوزير المكلف بحماية الطبيعة، الذي يستشير وزراء آخرين (المالية، الغابات، الدفاع الوطني، النقل) للحصول على موافقتهم.

Made with GAMMA

إجراءات تصنيف المجالات المحمية الطبيعية وفق القانون 11-02

سوف نتطرق إلى الإجراءات المستحدثة بموجب القانون 11-02لتصنيف المجالات المحمية، بدءًا بإيداع طلب التصنيف ثم دراسة الطلب.

إيداع طلب التصنيف

تبدأ الإدارات العمومية أو الجماعات الإقليمية بتصنيف إقليم كمجال محمي، وذلك بإرسالها طلب التصنيف إلى اللجنة الوطنية للمجالات المحمية. يجب أن يتضمن الطلب تقريراً مفصلاً يبين الأهداف والفوائد المتوقعة ومخططاً واضحاً للإقليم. يجب على مقدم الطلب تقديم المعلومات الإضافية المطلوبة أو التعديلات المقترحة في أجل شهر واحد.

دراسة طلب التصنيف

بعد إبداء اللجنة الوطنية لرأيها حول التصنيف، وفي حالة الموافقة، يتم إعداد التصنيف من طرف السلطة التي طلبت ذلك. يمكن أن يكون التصنيف في شكل قانون، مرسوم، قرار رئيس المجلس الشعبي البلدي، قرار الوالي، أو قرار مشترك بين وزير الداخلية ووزير البيئة.

تتم دراسة التصنيف على أساس اتفاقيات أو عقود مع مكاتب دراسات أو مراكز بحث في ميدان البيئة. يمكن للجنة الوطنية أو الولائية طلب معلومات إضافية أو تعديلات. يحق لمقدم الطلب الطعن في حالة الرفض.

Made with GAMMA

آثار التصنيف

تترتب على تصنيف المجالات المحمية الطبيعية آثار قانونية مهمة تختلف باختلاف القانون الذي تم بموجبه التصنيف. سنتناول هذه الآثار وفقاً للأمر 67-21، القانون 83-03، المرسوم 87-143، القانون 03-10، وأخيراً القانون 11-02.

1

الأمر 67-281

تقييد في القائمة الرسمية، تصنيف العقارات، عدم التعويض للملاك.

2

القانون 83-03

حق التعويض، عدم تغيير الحالة دون ترخيص، سريان الآثار على الأرض.

3

المرسوم 87-143

نقل الوثيقة لتصاميم التعمير، حق الملاك في طلب الشراء.

4

القانون 03-10

نقل لنصوص المواد 20، 21 و 24 من القانون 83-03الملغى.

5

القانون 11-02

تحديد مادي للمجال، نقل الحدود في مخططات التعمير، حماية التنوع البيولوجي.

Made with GAMMA

آثار تصنيف المجالات المحمية الطبيعية وفق الأمر 67-281

تتناول آثار التصنيف المواد من 92 إلى 110 من الأمر 67-281. أهم هذه الآثار تشمل تقييد المكان أو الآثار الطبيعية المصنفة في القائمة الرسمية، وتصنيف جميع العقارات الواقعة في محيطها.

- **التقييد الرسمي:** يقيد المكان أو الأثر الطبيعي المصنف حالاً في القائمة الرسمية للأماكن والآثار الطبيعية.
- **تصنيف العقارات**
- **عدم التعويض**
- **حق الشفعة**
- **منع التغيير**

Made with GAMMA

آثار تصنيف المجالات المحمية الطبيعية وفق القانون 11-02

إن عملية تصنيف إقليم كمجال محمي طبيعي يترتب عنها آثار قانونية حددها القانون 11-02في المواد 30-31، 32-33. أولها أنه يجب أن يحدد المجال المحمي مادياً عن طريق نصب يشكل تمركزه ارتفاقاً للمنفعة العامة.

التحديد المادي

يجب تحديد المجال المحمي مادياً عن طريق نصب يشكل تمركزه ارتفاقاً للمنفعة العامة.

الضبط الإداري

نقل حدود المجال المحمي في مخطط شغل الأراضي والمخططات التوجيهية للتعمير والخرائط البحرية.

حماية التنوع البيولوجي

يخضع إدخال أي نوع حيواني أو نباتي لرخصة من السلطة المسيرة بعد رأي اللجنة الوطنية للمجالات المحمية.

الهدف من ذلك هو مراعاة هذه المناطق عند القيام بمشاريع التعمير والتهيئة، وأي عمل من شأنه أن يلحق ضرراً بهذه المناطق. كما لا يمكن التخلص من الحيوانات والنباتات إلا برخصة من السلطة المسيرة بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للمجالات المحمية، وذلك للحفاظ على استدامة النظام البيئي.

Made with GAMMA